

Distr.: General
3 February 2015
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهتان
إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام (S/2015/48) عن تنفيذ
قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حيدر علي أحمد
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القوائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من التقرير الحادي عشر للأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/48).

١ - انطلاقاً من المسؤوليات الدستورية للحكومة السورية تجاه مواطنيها ومن موقفها الثابت المتمثل في أن الملف الإنساني وتداعياته يشكلان أولوية لديها، فقد سخرت الحكومة جميع الإمكانيات الوطنية بدءاً من العام ٢٠١١ لتوفير الاحتياجات اللازمة، من مأوى وغذاء ودواء لكافة المواطنين المتضررين جراء الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة.

٢ - وتأكيداً على رغبة الحكومة السورية الاستمرار بالتعاون مع الأمم المتحدة لتسهيل إيصال المساعدات إلى كافة المتضررين من المدنيين في جميع أنحاء سورية وبدون تمييز، وافقت الحكومة السورية بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بعد أن تم التشاور والاتفاق مع الجانب الأممي، على خطة الاستجابة السورية لعام ٢٠١٥، التي تُعد مكماً للجهود المبذولة منذ بداية الأزمة للتخفيف من معاناة المواطنين السوريين ومن في حكمهم نتيجة استمرار الأعمال والهجمات الإرهابية والتدخل الخارجي الهدام في الشؤون الداخلية السورية، وتضمن الخطة استمرار عمل هيئات الأمم المتحدة في المجال الإنساني وفي دعم صمود المواطن السوري.

٣ - تأسف سورية لاستمرار معدي التقرير في اتباعهم لنهجهم الهدام إزاء الوضع الإنساني في سورية، وإصرارهم على تسييس هذا الملف، وتجاهلهم للوقائع والمتغيرات على الأرض، وذلك من خلال استخدام اللغة النمطية ذاتها، والتي تهدف إلى تحميل الحكومة السورية مسؤولية تدهور الوضع الإنساني وعرقلة وصول المساعدات، وتضخيم الأرقام بالعلاقة مع أعداد النازحين، والاعتماد على مصادر معلومات أقل ما يُقال عنها بأنها ليست ذات مصداقية، في الوقت الذي يتعمد فيه معدو التقرير تجاهل واقع أن نشوء الأزمة الإنسانية في بعض المناطق السورية وتفاقمها كان بسبب الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة بحق سورية، حكومة وشعباً. إن ما حدث يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مدينة دمشق من قصف معلن ومتعمد للأبنية والممتلكات من قبل الجماعات الإرهابية التي تدعمها السعودية وفرنسا بشكل خاص ما هو إلا ترجمة حقيقية لوحشية

الأعمال الإرهابية التي اعتادت الجماعات الإرهابية المسلحة على ارتكابها بحق المدنيين، حيث أطلقت هذه الجماعات ٤٠ قذيفة صاروخية عيار ١٠٧ مم وقذائف هاون على الأحياء المدنية في كل من دمشق، أدت إلى وفاة ستة مواطنين وجرح أكثر من ٥٣ مدنيا، بينهم أطفال، بالإضافة إلى الخسائر المادية التي أصابت المواطنين الأبرياء. كما استهدفت الجماعات الإرهابية المسلحة مدينتي اللاذقية وحلب، مما أدى إلى سقوط العديد من الشهداء المدنيين.

٤ - إن إصرار معدي التقرير على الاستمرار بإطلاق صيغة "المعارضة المسلحة" أو "جماعات مسلحة غير تابعة للدولة" أو "جماعات مسلحة" على "الجماعات الإرهابية المسلحة" مدعاة للاستهجان والاستنكار، ويتناقض مع ما جاء في الفقرة رقم (١٠) من التقرير نفسه، والتي أشارت إلى "قيام أحرار الشام وحيش الإسلام بعقد اتفاق مع جبهة النصرة"، تلك الجبهة المدرجة على قائمة الإرهاب في مجلس الأمن، بحسب ما ذكره التقرير نفسه. كما أن وصف الأمانة العامة في الفقرة (٤٩) من التقرير للذين قاموا بسرقة عربية تابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتفخيخها وتفجيرها في مدينة درعا على أنهم "جماعات مسلحة غير تابعة للدولة" يدعو إلى السخرية، خاصة وأن مجلس الأمن نفسه قد وصف هذه الجماعات بأنها جماعات إرهابية. وتشير الحكومة السورية هنا على سبيل المثال إلى أن عدد الضحايا المدنيين الذين تم توثيق إصابتهم رسميا جراء الاعتداءات الإرهابية بقذائف الهاون في مختلف المحافظات السورية بلغ خلال الفترة الممتدة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ولغاية ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ٢٣٨ شهيدا، منهم ٤٥ طفلا شهيدا و ٣٧٧ مصابا من بينهم ٨٢ طفلا، والمسؤول عن هذا الإرهاب وغيره من الجرائم البشعة جماعات إرهابية مسلحة يحلو لبعض الدول تسميتها بـ "المعارضة المسلحة المعتدلة" في محاولة يائسة لتبرير جرائمهم الإرهابية.

(انظر الضميمة ١ المتضمنة جرائم ارتكبتها مؤخرا الجماعات الإرهابية المسلحة).

٥ - تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، أنه لولا جهود الحكومة وتعاونها مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والتنسيق المباشر فيما بينهما، ولولا الحماية التي توفرها الحكومة السورية لأفراد وقوافل الأمم المتحدة، لما استطاعت الأمم المتحدة إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية، وسواء أقر البعض بهذه الحقيقة أم لا. ولعل لغة الأرقام أوثق دليل على حقيقة ما تم إنجازه في سورية في المجال الإنساني. فقد تم الوصول في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبشهادة منظمات تابعة للأمم المتحدة، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، إلى ٣,٦ مليون مستفيد من المساعدات الغذائية، وقرابة النصف مليون من المساعدات الطبية من داخل الأراضي السورية. لقد أثبتت الوقائع على الأرض انتفاء

فاعلية وجدوى إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في تحقيق الغايات الإنسانية التي ادّعى بأن القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) قد جاءا لتحقيقها. والدليل على ذلك بأنه تم إيصال المساعدات للمناطق الأكثر تضررا في كل من الرقة ودير الزور عبر الحدود، بل كان تركيز الجانب الأممي على إيصال المساعدات إلى مناطق أخرى في إدلب ودرعا وحلب، على الرغم من إمكانية الوصول إليها من داخل الأراضي السورية، وهو الأمر الذي تم في العديد من الحالات. وعليه يتوجب على الأمم المتحدة التركيز على إيصال مختلف المساعدات الإنسانية والإغاثية من داخل الأراضي السورية، وبالتعاون والتنسيق التامين مع حكومة الجمهورية العربية السورية.

٦ - تعيد الحكومة السورية التأكيد على أنه لا يمكن تحسين الوضع الإنساني في سورية دون إعطاء الأولوية لما يلي:

- العمل جديا على معالجة السبب الرئيسي لنشوء الأزمة الإنسانية في بعض المناطق السورية والمتمثلة منذ بداية الأزمة السورية بالأعمال الإجرامية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة المدعومة إقليميا ودوليا، بما في ذلك تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة، من هجوم على المدن والقرى والبلدات المأهولة بالسكان، واستنزافها لموارد البلاد، واستهدافها بالتدمير المنهج للبنى التحتية، وتهجيرها القسري للمدنيين الآمنين، وحرمانهم من سبل العيش الآمن والكرام.
- أهمية، بل ضرورة، أن تتطابق سياسات الأمانة العامة مع ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية والأحكام النازمة للعمل الإنساني، ومع قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) اللذين أقرتا بأولوية مكافحة الإرهاب وتنظيماته مثل "داعش" و "جبهة النصرة" والتنظيمات المرتبطة بهما. إن المطلوب اليوم هو التعاون والتنسيق الكامل مع الحكومة السورية في مجال مكافحة الإرهاب لإنهاء الأزمة الإنسانية في سورية، وذلك من خلال العمل على وقف دعم وتمويل الإرهاب والتحريض عليه وتخفيف منابع تمويله، ووقف تدفق الإرهابيين الأجانب عبر الحدود إلى سورية، انسجاما مع قرارات مجلس الأمن.
- قيام الأمم المتحدة بتعزيز تعاونها وتنسيقها مع الحكومة السورية عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ حول مسألة إيصال المساعدات إلى المتضررين داخل الأراضي السورية، لضمان نجاعة هذه المساعدات ووصولها إلى مستحقيها الفعليين، وعدم وقوعها تحت أيدي الجماعات الإرهابية المسلحة، كما حدث سابقا. إن سورية

تؤكد على أن نجاح الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بالشأن الإنساني في القيام بأنشطتها الإغاثية على الأراضي السورية إنما يتطلب تعاوناً وتنسيقاً تامين مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري باعتبارها الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في القيام بتلك النشاطات في جميع أنحاء سورية.

- معالجة معضلة نقص التمويل الذي شكل أحد العوائق الرئيسية في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٤، حيث لم تتجاوز نسبة تمويل الخطة حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ما نسبته الـ ٣٩ في المائة، وذلك على الرغم من عقد العديد من المؤتمرات لهذا الغرض، لكن مع الأسف لم تتعد هذه المؤتمرات حد التعهدات الشفهية التي لا يتم الوفاء بمعظمها، الأمر الذي أدى إلى نقص حجم السبل الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي للمرة الثانية، وانخفاض معايير جودتها في بعض الأحيان، مما انعكس سلباً على عملية الاستجابة الإنسانية. وفي هذا السياق، وجبت الإشارة إلى أن الحكومة السورية تعمل بكل جدية ودأب على تلبية احتياجات مواطنيها، وهي تتحمل الجزء الأكبر من حجم الاستجابة الإنسانية في سورية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، استمر دعم الحكومة السورية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية في عام ٢٠١٤ على مختلف الصعد وبكلفة إجمالية تبلغ حوالي ٢٢٥ مليون دولار أمريكي.
- ضرورة رفع الإجراءات القسرية أحادية الجانب وغير الشرعية التي فرضتها بعض الدول على سورية، والتي أثرت بشكل مباشر على الوضع المعيشي للمواطنين السوريين، وطالت بآثارها العديد من القطاعات الحيوية كالطبابة والمياه والإصحاح. وتعيد الحكومة السورية التذكير بمضمون تقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأخير، الذي أشار إلى الأثر السلبي لهذه الإجراءات على الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين.
- ضرورة التزام مكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بتقديم لوائح تفصيلية بالمواد والمساعدات المدخلة عبر الحدود إلى مختلف المناطق في سورية، لأن ما يتم تقديمه فعلياً للحكومة السورية هو إخطار يتضمن معلومات عامة فقط، تغفل الإشارة إلى الجهات التي تم تسليم هذه المواد إليها لتتولى توزيعها، والمعايير التي تم استناداً إليها تقييم الاحتياجات في المناطق المقترح التوزيع فيها، وعدد المستفيدين أو الآلية التي تم اعتمادها في التوزيع.

- ضرورة تحلي تقارير الأمانة العامة بالمصدقية والشفافية عند الحديث عن فعالية آلية مراقبة عملية إدخال المساعدات عبر الحدود، حيث أثبتت الوقائع على الأرض عدم امتلاك الأمم المتحدة لآلية تحقق فعالة تضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها الفعليين في المناطق التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية المسلحة، وذلك بسبب عدم قدرة الأمم المتحدة على الدخول إلى هذه المناطق، واكتفاءها بمراقبة وصول الشحنات إلى النقطة الحدودية من الطرف الآخر لتسليمها إلى جهات غير معروفة الهوية أو الارتباطات، الأمر الذي لا يتفق مع أحكام قرارات مجلس الأمن. فقد أشارت، أيضا، تقارير أجنبية عديدة إلى قيام منظمات غير حكومية أو محلية مكلفة بتوزيع المساعدات بدفع رشاوى تحت بند مصاريف النقل لما يسمى بـ ”أمراء تنظيم داعش“، وقيام التنظيم بالاستيلاء على المساعدات، إما لبيعها أو لتوزيعها على أفرادها ومناصره، الأمر الذي يشكل مخالفة لروح ونص القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القرارات ٢١٣٣ (٢٠١٤) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، التي منعت تمويل ودعم الجماعات الإرهابية المسلحة كـ ”داعش“ و ”النصرة“ و ”القاعدة“ ومن يدور في فلكرهم من الجماعات الإرهابية المسلحة.
- الامتناع عن محاولة إضفاء الطابع الشرعي على العمل غير القانوني للمنظمات غير الحكومية الناشطة في بعض المناطق الحدودية في الشمال والجنوب على الأخص، الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة سيكون لها تداعيات سلبية على مصداقية العمل الإنساني في سجل منظمة الأمم المتحدة.
- وجوب توقف تركيا عن استخدام المعايير الحدودية غير الرسمية لإدخال الأسلحة وأدوات القتل وتهريب الإرهابيين إلى سورية، بالإضافة إلى توقف السعودية عن استخدام المنافذ الحدودية التي يستخدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإدخال الأسلحة والمساعدات لجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية، الأمر الذي يحمّل الأمم المتحدة مسؤولية أخلاقية وسياسية لمنع ذلك.
- توقف موظفي الأمم المتحدة عن الإدلاء بتصريحات وإصدار تقارير تتضمن تقديرات مضللة وعشوائية وأرقاما غير دقيقة وغير موثوقة المصدر حول الوضع الإنساني في سورية بدوافع مسببة، مما يؤثر سلبا على مصداقية وصحة ودقة العمل الإنساني، ومنها هذا التقرير الذي اعتمد في الكثير من مصادره على شهادات وتقارير غير موثوقة صادرة عن جهات معادية لسورية، ولا سيما تقارير ”لجنة التحقيق

الدولية الخاصة بسورية“، والتي اتسمت تقاريرها بالتسييس وعدم الموضوعية والعدوانية واعتمادها على معلومات تقدمها تنظيمات إرهابية مسلحة.

٧ - على الرغم من التسييس للملف الإنساني وإصرار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على المضي بنهج يتناقض ومسؤولياتها، فإن الحكومة السورية مستمرة بتسهيل جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وبالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، للوصول إلى العديد من المناطق المصنفة صعبة الوصول، بما فيها المناطق الساخنة في محافظات ريف دمشق وحمص وحلب وإدلب والرقعة، بالإضافة إلى تلك المساعدات التي تقوم منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصالها إلى المناطق الساخنة.

(انظر الضميمة ٢ المتضمنة أمثلة على ما تم إيصاله من المساعدات الإنسانية بتسهيلات مقدمة من الحكومة السورية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، إلى العديد من المناطق المصنفة صعبة الوصول، بما فيها المناطق الساخنة في محافظات ريف دمشق وحمص وحلب وإدلب والرقعة، وذلك بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها وتقوم منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصالها إلى المناطق العادية والساخنة).

٨ - تستنكر الحكومة السورية تعمد معدي التقرير لأسباب سياسية أصبحت مكشوفة الإصرار على الادعاء بأن الحكومة تحاصر مناطق في أنحاء سورية، وتمنع إيصال المساعدات إليها، الأمر الذي يجافي الحقيقة. فمخيم اليرموك، مثلاً، محاصر من الداخل من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، ومن يمنع وصول الأفرقة الإنسانية إلى مواقع توزيع المساعدات الإنسانية فيه هو هذه الجماعات الإرهابية التي تطلق النار على المواطنين وعلى الفرق الإغاثية، الأمر الذي أكدته التقرير نفسه بإشارته إلى مقتل متطوعين على يد ”الجماعات المسلحة“.

٩ - ذات الشيء ينسحب على قرى الغوطة الشرقية، حيث تمنع الجماعات الإرهابية المسلحة المدنيين من الخروج من تلك المناطق، بل تتخذهم دروعاً بشرية، وتستولي على المساعدات الإنسانية التي يحصلون عليها. وتبذل الحكومة السورية كل جهد ممكن لإخراج المدنيين من تلك المناطق، حيث تم مؤخراً إخراج حوالي ٣٠٠٠ مواطناً من الغوطة الشرقية، بما فيها دوماً، غالبيتهم من الأطفال والنساء، فروا من المعاملة الوحشية التي يتلقونها من الجماعات الإرهابية المسلحة، إلى كنف الدولة التي قامت بدورها باستقبالهم وتأمين احتياجاتهم من المساعدات والخدمات الأساسية والعلاج.

١٠ - لقد حذرت الحكومة السورية الجانب الأممي من قيام بعض الأطراف الأجنبية باستخدام مظلة قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) لتقديم الدعم للجماعات الإرهابية

المسلحة بذريعة إيصال مساعدات إنسانية مستخدمين المعابر والطرق التي تسلكها الأطراف الأُمّية، مما يشكل تهديداً جدياً للعمل الإنساني في سورية، ويعرّض وكالات الأمم المتحدة للخطر. وبناءً عليه، طلبت سورية من المنسق المقيم موافقتها بلائحة بالشركاء التنفيذيين للأمم المتحدة في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حرصاً على سلامة العاملين بالمجال الإنساني، وما زلنا بانتظار الرد.

١١ - تحمّل الحكومة السورية الجانب الأُمّية مسؤولية أية نتائج سلبية قد تطرأ على القطاع الزراعي ومنظومة الحياة النباتية والحيوانية نتيجة إدخال أية مواد زراعية أو حيوانية بطريقة غير مشروعة اعتباراً من تاريخ اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وقد تمّ إبلاغ ممثل الأمم المتحدة في سورية بأنه لوحظ انتشار بعض المواد الزراعية والبذار المعدلة وراثياً في محافظتي حلب وإدلب مصدرها الرئيسي الكيان الإسرائيلي، تمّ شحنها إلى تركيا وإعادة تعبئتها على أنّها منتجات تركية.

١٢ - من المؤسف قيام معدي التقرير بإغفال الإشارة إلى أن ما يسمى بالتحالف الدولي يقوم باستهداف البنى التحتية للنفط والغاز في سورية بشكل مباشر، تحت ذريعة استهداف وملاحقة إرهابيي تنظيم داعش ومقاتليهم ومعداتهم وسارقي النفط المتعاونين معهم، الأمر الذي يمثل خطورة كبيرة على سلامة هذه البنى التحتية ويؤدي إلى أضرار مادية وبيئية كبيرة، إضافة لذلك تشير تقارير ميدانية بوقوع ضحايا من المدنيين، بينهم أطفال، نتيجة لضربات ما يسمى بالتحالف. وتتساءل الحكومة السورية هنا عن الهدف من تدمير تلك البنى التحتية ومن المسؤول عن تلك الخسائر المالية، إضافة إلى الآثار البيئية المدمرة لهذا التدمير الممنهج الذي يقوم به ما يسمى بالتحالف، وفي الوقت ذاته لم نسمع أي شيء من قبل الأمم المتحدة عن التهريب الممنهج الذي تسمح به تركيا لمرور النفط المسروق من سورية والعراق عبر أراضيها إلى السوق العالمية، كما أن ما يسمى بالتحالف لا يقوم بمهاجمة المرتزقة وسارقي النفط ووسائل نقلها على الرغم من علمهم التام بعمليات السرقة وبيع ذلك النفط في الأراضي التركية للاستخدام المحلي في تركيا أو نقله عن طريق الأراضي التركية إلى الأسواق العالمية.

١٣ - تستغرب سورية تجاهل المتعمد لمعدي التقرير الإشارة إلى المعلومات التي تفيد بسقوط ضحايا مدنيين من بينهم أطفال جراء ضربات ما يسمى بالتحالف في الأراضي السورية بذريعة ملاحقة أو استهداف تنظيم داعش الإرهابي، وذلك على الرغم من إشارتهم في نفس التقرير لشهادات من أطراف وجهات متنوعة ومجهولة، وفقاً لتوصيف التقرير، حول ما يسمونه انتهاكات لحقوق الإنسان في سورية.

١٤ - في الوقت الذي ترفض الحكومة السورية الادعاءات الواردة في تقرير الأمين العام حول استهداف القوات المسلحة السورية للمدنيين بشكل عشوائي، فإنها تؤكد على أن الجيش العربي السوري يقوم بواجبه الدستوري والأخلاقي في حماية المواطنين السوريين من خطر الجماعات الإرهابية المسلحة، ومنعهم من ارتكاب جرائمهم ضد السوريين أينما تواجدوا، في منازلهم وفي مدارسهم وجامعاتهم ومشافيهم ومساجدهم وكنائسهم وأماكن عملهم، جرائم طالت، أيضاً، قوافل المساعدات الإنسانية، وأوثق دليل على ذلك أن المهاجرين قسراً من بيوتهم يلجؤون إلى المناطق التي تتمتع بحماية الجيش العربي السوري. حيث تسعى الحكومة السورية، في نفس الوقت، وبشكل جاد، إلى تحقيق الحل السياسي وإجراء المصالحة الوطنية التي تمثل استراتيجية وطنية لسورية. لقد أكدت سورية في مؤتمر جنيف على ضرورة إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب وإنجاز المصالحة الوطنية لتحقيق الحل السياسي بين السوريين وبقيادة سورية.

١٥ - لقد أعلنت سورية، وتؤكد مجدداً، استعدادها وجاهزيتها للتعاون الإقليمي والدولي، من خلال إنشاء تحالف دولي أو إقليمي يحظى بدعم الشرعية الدولية، أو عبر التعاون الثنائي، لمكافحة الإرهاب، وأنها تدعم أي جهد دولي يصب في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومسمياته على أن يتم هذا الجهد في إطار الحفاظ الكامل على حياة المدنيين واحترام سيادة الوطنية ووفقاً للمواثيق الدولية. لقد أكدت سورية مراراً بأنه ينبغي على الدول الداعمة للإرهاب في سورية، أن تأخذ العبر من الواقع والتجارب السابقة، وتدرك بأن التهديد الناشئ عن تفاقم آفة الإرهاب سيتعدى سورية ودول المنطقة، ليصل إلى كل دول العالم، وخصوصاً تلك الحاضنة والداعمة والممولة له، وإن ما حدث من أعمال إرهابية في فرنسا وغيرها مؤخراً أثبت صوابية الموقف السوري.

١٦ - أكدت حكومة الجمهورية العربية السورية وتؤكد مجدداً موقفها المتمثل في أن حل الأزمة في سورية هو حل سياسي سلمي، أساسه الحوار السوري - السوري وبقيادة سورية. وفي هذا السياق تدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود، وتطلب من الدول الداعمة والممولة للإرهاب وللجماعات الإرهابية المسلحة، ولا سيما السعودية وفرنسا، بالكف فوراً عن هذا الدعم والتمويل والتدريب، وتأمين المأوى والملاذ لهم، لأن خطر هؤلاء الإرهابيين لن يصيب سورية فحسب، بل سيمتد نار حقدهم الأعمى ليصيب كافة دول العالم.

(توقيع) حيدر علي أحمد

المستشار

القائم بالأعمال بالنيابة

جرائم ارتكبتها مؤخرا الجماعات الإرهابية المسلحة

- بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أطلقت الجماعات الإرهابية المسلحة قذائف هاون سقطت بالقرب من "مدرسة الغسانية" في مدينة حلب مما أدى إلى استشهاد ٤ مدنيين، وإصابة آخرين.
- بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، استهدف الإرهابيون بـ ٣ قذائف هاون مدينة دمشق، سقطت بمحلة باب توما وأدت إلى إصابة شخص وامرأة بشظايا، وبالقرب من مشفى العباسيين وأدت إلى وقوع أضرار مادية في الأبنية السكنية والمحال التجارية وتضرر عدد من السيارات.
- بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أطلقت الجماعات الإرهابية المسلحة قذيفة هاون سقطت على منزل "علي حليلة" الكائن في قرية كفير يابوس في محافظة ريف دمشق مما أدى إلى استشهاد طفله البالغ من العمر ٨ سنوات.
- بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أطلقت الجماعات الإرهابية المسلحة قذائف هاون سقطت بالقرب من "فندق الفرسان" في شارع فارس الخوري، وبالقرب من السفارة الألمانية في مدينة دمشق.
- بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قامت مجموعة إرهابية مسلحة بدخول مبنى إدارة النقل الفرعية بمدينة الكسوة وتفجيره.
- بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، استهدفت مجموعة إرهابية مسلحة بالقنص عددا من السيارات المدنية على الطريق العام الرابط بين دمشق - السويداء، مما أدى لإصابة امرأة بطلق ناري.
- بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قامت مجموعة إرهابية مسلحة في بلدة طفس في محافظة درعا بإطلاق النار على المدعو "محمد الرميلاوي" عضو في لجنة المصالحة في البلدة مما أدى إلى استشاده.
- بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عثر على مقبرة جماعية في قرية البحرة التابعة لمنطقة البوكمال في محافظة دير الزور، يعتقد أنها عائدة لأهالي عشيرة الشيعيات ممن قتلوا على يد تنظيم داعش الإرهابي.

- بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بتفجير "مسجد الراوي" في حي الشيخ ياسين في مدينة دير الزور.
- بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بحرق منزل الشيخ "محمد العمري" عضو لجنة المصالحة في مخيم اليرموك، سابقا الكائن في شارع صفد في المخيم.
- بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة مما يسمى بـ "تنظيم داعش" بإطلاق النار على حافلة نقل طلاب جامعة الجزيرة الخاصة أثناء مرورها في قرية البغليبة مما أدى لاستشهاد طالب وإصابة آخر.
- بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فجرت الجماعات الإرهابية عبوة ناسفة مقابل محطة بتزين زغلولة، مما أدى إلى وقوع إصابات مادية.
- بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذيفة هاون باتجاه بلدة المسطومة في محافظة إدلب مما أدى إلى استشهاد شخصين وإصابة شخص آخر بشظايا ووقوع أضرار مادية في المكان.
- بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أطلقت الجماعات الإرهابية المسلحة قذيفة هاون سقطت بالقرب من "مدرسة غسان عبود" في منطقة العدوي في دمشق، مما أدى إلى إصابة طفلة بشظايا.
- بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت مجموعة إرهابية بتفجير سيارة مفخخة في شارع الحضارة في حي عكرمة في مدينة حمص مما أدى إلى استشهاد خمسة مدنيين وجرح ٣٥ آخرين من بينهم أطفال.

ضميمة ٢

أمثلة على ما تم إيصاله من مساعدات إنسانية بتسهيلات مقدمة من الحكومة السورية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

- خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإيصال مساعدات إنسانية لقرابة ١,٢ مليون مستفيد، بمعدل ٦٠٠ ألف مستفيد في الشهر من السلل الغذائية وغيرها من المساعدات، كما أوصلت مساعدات طبية ومواد تعقيم مياه ومساعدات إغاثية أخرى لعدد أكبر من المدنيين مقارنة بالسابق بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بما فيها مناطق صعبة الوصول في حلب، وريف دمشق ودرعا والقنيطرة والسويداء وحماة وطرطوس واللاذقية وحمص (منطقة الوعر)، وريف حمص (الريستن - تلييسة)، وريف إدلب لحوالي ٥٠ ألف نازح (خان شيخون - معرة النعمان - سلقين - كفر تخاريم - سرمدا) ولمدينة إدلب لـ ٢٥ ألف مستفيد. ووافقت الحكومة السورية في شهر كانون الثاني/يناير على ٤ طلبات لبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر باستخدام معبر نصيبين الحدودي لإدخال مساعدات إنسانية إلى محافظة الحسكة (٨٠ ألف سلة غذائية).

- تم تيسير قافلة مساعدات إنسانية من قبل الجانب الأممي وبالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى منطقة تلييسة ومنطقة المشرفة في ريف حمص، تضمنت ٩٠٠٠ سلة غذائية و ٨٩٥٠ حقيبة مدرسية أيضا إلى منطقة تلييسة، و ١٠٠٠ سلة غذائية ومواد تغذية عالية الطاقة إلى المشرفة.

- تم تيسير قافلة مساعدات إنسانية من قبل الجانب الأممي وبالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وفي شهر كانون الأول/ديسمبر إلى مناطق مضايا وحرستا.

- تمت تلبية الاحتياجات الطارئة لحوالي ١٥٠٠ سوري متضرر تم إخراجهم من منطقة دوما من تحت سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة من قبل منظمة الهلال

الأحمر العربي السوري بالتعاون مع كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

- قام الهلال الأحمر السوري بالاستجابة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في منطقة يلدا في ريف دمشق بتقديم سلة غذائية لـ ١٠٠٠ عائلة متضررة استكمالاً لجهود المصالحة الوطنية.
- في شهر كانون الأول/ديسمبر تم التمكن من إدخال حوالي ٢٥٠٠ سلة غذائية وسلة صحية إلى مخيم اليرموك، كما تم إيصال مساعدات طبية وأدوية ولقاحات على الرغم من حدوث بعض الانقطاع بسبب عمليات القنص وإطلاق النار من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وخلال عام ٢٠١٤ استطاعت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين بالتعاون والتنسيق مع منظمة الأونروا وبتمهيلات ودعم كامل من الحكومة السورية من إدخال ما مجموعه ٥٦٠٠٨ سلة غذائية و ١١٦١٨ سلة صحية إلى المدنيين داخل مخيم اليرموك.
- وفي شهر كانون الثاني/يناير استمر منع الجماعات الإرهابية المسلحة التي تحاصر مخيم اليرموك لعمليات إدخال المساعدات الإنسانية للمدنيين داخل المخيم عبر إطلاق النار والقنص مما أدى إلى استشهاد عدد من المدنيين ممن كانوا يحاولون تقديم هذه المساعدات، وقد كان نائب ممثل الأونروا وممثل منظمة التحرير الفلسطينية وآخرون شهوداً على هذه الجرائم، وفي هذا الصدد تستغرب حكومة الجمهورية العربية السورية عدم صدور أي إدانة من قبل المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة لذلك، على الرغم من اعتراف التقرير نفسه بمقتل متطوعين على يد "الجماعات المسلحة".
- تمكن برنامج الأغذية العالمي، من توزيع مساعدات غذائية لحوالي ٣,٦ مليون شخص في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
- قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بتوزيع مساعدات إنسانية مقدمة من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في سورية تجاوزت الـ ٣٥٣٥٢١ سلة غذائية، مقدمة من برنامج الأغذية العالمي، في غالبية المحافظات السورية بما فيها الرقة ب (٥٤٥٠ سلة)، ودرعا ب (٣٠٤١٤ سلة)، وحلب (٨٦٥٩٦ سلة).
- تمكن برنامج الأغذية العالمي من تلبية احتياجات ٢٢٧ ألف شخص في محافظة الحسكة من السلال الغذائية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، كما تمكنت منظمة

- اليونيسيف من تغطية احتياجات حوالي ١٠٠ ألف شخص نصفهم من الأطفال في محافظة الحسكة بمواد تغذية ورعاية صحية ومواد تعليمية وماء وسلل صحية.
- تمكنت منظمة الصحة العالمية من إيصال مساعدات طبية إلى حوالي نصف مليون شخص بما في ذلك إلى المناطق المصنفة بأنها صعبة الوصول أو ساخنة في ريف دمشق (دوما) وفي حمص وريفها.
 - قامت وزارة الصحة خلال الفترة ما بين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ولغاية ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، من توزيع شحنات طبية (٢٣١ شحنة) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأونروا وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري إلى غالبية المحافظات السورية بما فيها إلى مناطق مصنفة على أنها صعبة الوصول في ريف دمشق وريف درعا وإدلب.
 - تمكنت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين من توزيع مواد إغائية أساسية (غير غذائية) خلال عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٤,٣ مليون شخص.
 - تمكن الهلال الأحمر العربي السوري من إيصال مساعدات غذائية وغير غذائية في شهر كانون الأول/ديسمبر إلى عدة مناطق مصنفة بأنها صعبة الوصول في ريف محافظة إدلب وقورقينا وريفها - أبو الظهور وريفها - المعمرة وريفها - سرمدا - معرة تمصيرين وريفها - الفوعة - كفريا وريفها - بنش - طعوم - نفتار - شلح - كبال معارة) تضمنت ٦ ٥٠٠ سلة غذائية.
 - نعيد التأكيد على أن تجربة إيصال الأمم المتحدة لمساعدات إنسانية إلى مدينة المعصية ومشاهدتها داخل المدينة تؤكد عدم وجود أي حصار على المدينة، ونزوح المدنيين المتبقين في منطقة داريا إلى المعصية، وقد بلغ عددهم ٤ ٠٠٠ مواطن، وذلك خلافا لما تصر تقارير الأمانة العامة على ادعائه حول المعصية وداريا بما فيها التقرير قيد المناقشة، الأمر الذي من شأنه التشكيك في مصداقية هذا التقرير.
 - حددت الحكومة السورية موافقتها لبرنامج الأغذية العالمي لإدخال مساعدات إنسانية عبر معبر نصيبين على الحدود السورية التركية لإدخال ٤٦ ٠٠٠ حصة غذائية لمحافظة الحسكة، خلال شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كما حددت موافقتها على طلب استخدام معبر نصيبين لإدخال ١٠٥ طن متري من البسكويت المدعم لتوزيعه على طلاب المدارس في المحافظة وهي تنظر حاليا في طلب تمديد هذه الموافقة لشهر شباط/فبراير.